



Distr.
LIMITED
A/C.2/34/L.99
30 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (د) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة (أ. أحسن) على
أساس مشاورات فير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار
السوارد في A/C.2/34/L.20

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) ، و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/ مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي ،

وان تشير أيضا الى قراراتها ٣١٧٧ (د-٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤١ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٤٢ (د-٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١١٩/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٥/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ ، وكذلك الى القرار ١٢٧ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ والذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

(١) انظر " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة المنعقدة في مركز الفلبين للمؤتمرات الدولية من ٧ ايار/ مايو الى ٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ " ، الجزء الأول (TD/268) ، الفرع ألف .

وان تلاحظ كذلك القرارات التي اتخذت في مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ١٣ الى ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢) ،

وان تشير الى خطة عمل بوينس ايرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٣) والقرارات التي اتخذت في مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عقد في الفترة من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ (٣) ، وان تؤكد من جديد ان التعاون التقني هو أداة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان تلاحظ القرارات التي اتخذت في المؤتمر الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين الذي عقد في أروشا في الفترة من ٦ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، والذي أقر فيه برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار عمل للمفاوضات ،

وان تلاحظ أيضا القرارات التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما برنامج العمل للتعاون الاقتصادي ، الذي أقره المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ (٤) ، والقرار المتعلق بالمبادئ التوجيهية للسياسة بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية ، الذي اتخذ في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٥) ،

وان تضع في اعتبارها أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وأداة أساسية لتشجيع التفيررات الهيكلية التي تسهم في حدوث عملية متوازنة وعادلة للتنمية الاقتصادية العالمية ، تقوم فيها البلدان النامية بتعزيز التعاون الاقتصادي المتبادل بقصد زيادة كل منها لقدرات الآخر ومواجهة احتياجاتها الانمائية ،

وان تسلّم بأن جهود البلدان النامية ، وان كانت تؤدي دورا حاسما في تحقيق أهدافها الانمائية ، فلن يتسنى لهذه البلدان ، مهما أكثر من تعبئة مواردها التماسا لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، أن تحقق هذه الاهداف ما لم يصاحب ذلك اجراء من جانب البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات في المجتمع الدولي ،

(٢) انظر A/C.2/31/7 ، الجزء الأول .

(٣) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس ايرس ، ٣٠ آب/اغسطس - ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب) ، الفصل الأول .

(٤) انظر A/31/197 ، المرفق الثالث .

(٥) انظر A/34/542 ، الفرع رابعا ، القرار ٧ .

وإن تؤكد من جديد أن جهود البلدان النامية الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها لا تقلل من مسؤوليات جميع البلدان الأخرى حيال اقامة نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية عادل ومنصف ،

وإن تسلّم بأنه في إطار التعاون الاقتصادي الدولي ، فإن تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي على نطاق أكبر فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يسهم بدرجة هامة في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١ - ترحب بمبادرات البلدان النامية ، المتمثلة في اقرار خطة العمل المتوسطة الاجل القصيرة الاولي المتعلقة بالأولويات العالمية المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين ، الذي عقد في أروشا في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، الأمر الذي ينتظر ان يكون مساهمة هامة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - ترحب ايضاً ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادي (٤) والقرار المتضمن المبادئ التوجيهية للسياسة بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية (٥) ، اللذين يتوقع أن يسهما بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - تحث على قيام البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية بتقديم ما يلزم من دعم ومساعدة لعملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ولأنشطة هذا التعاون ، ولا سيما تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ووضعة في اعتبارها برنامج أروشا ومبادئه وأهدافه المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ألا وهي :

(أ) - أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عنصر أساسي في الجهود المبذولة في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهو يقوم ، بوصفه هذا ، على أساس المصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول ؛

(ب) أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، لكونه مسألة تهتم أساساً بالبلدان النامية ، يجب أن يرسم وينفذ من جانب هذه البلدان على الاصعدة دون الاقليمي والاقليمي والاقاليبي ، وأنه يلزم للاسهام في تنفيذه اقترانه باجراءات دعم ملازمة ومناسبة تتخذها البلدان المتقدمة النمو ومنظمات المجتمع الدولي .

٤ - تحث جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ، على المساهمة مساهمة كاملة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والواردة في القرار ١٢٧ (د - هـ) الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (١) ؛

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية على القيام ، في إطار برامج مساعداتها الانمائية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، باتخاذ اجراءات لتمكين

البلدان النامية من المشاركة مشاركة فعالة في تنفيذ المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف التي تموّل في البلدان النامية عن طريق استخدام قدراتها الذاتية الى أبعد حد ممكن ؛

٦ - تحت ذلك البلدان المتقدمة النمو على المساهمة في تنفيذ مشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن طريق جهاز الامم المتحدة الانمائي ؛

٧ - ترجو من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يضطلع ، على سبيل الاولوية ، بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يتخذ بصورة خاصة تدابير للاعداد لعقد الاجتماعات التحضيرية الثلاثية للخبراء الحكوميين من البلدان النامية وكذلك لعقد ما قد تطلبه مجموعات اقليمية من اجتماعات الخبراء الحكوميين المشار اليها في الفقرة ١٣ من منطوق قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المذكور أعلاه ؛

٨ - ترجو كذلك من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم ، في إطار ولاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي ضوء دوره الأساسي في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الامم المتحدة ، بتعزيز جهوده بقدر أكبر في سبيل دعم ما يتصل بالموضوع من برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يواصل تعاونه الوثيق ، حيثما دعت الضرورة ، مع منظمات الامم المتحدة الاخرى ووكالاتها المتخصصة ، ومع المنظمات الاقليمية الحكومية الدولية في البلدان النامية ؛

٩ - تحيط علماً بتقرير الامين العام المعنون "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٦)" ؛

١٠ - ترجو من الامين العام أن يواصل تضمين الخطة المتوسطة الاجل للامم المتحدة عرضاً قطاعياً مشتركاً للأنشطة التي من المزمع القيام بها تنفيذاً لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتشجيع نفس النوع من العرض القطاعي المشترك على مستوى المنظومة بأكملها ؛

١١ - تحت الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة على القيام ، وفقاً للاجراءات والممارسات المعمول بها ، بدعم تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك مواصلة تقديم ما يلزم من خدمات الدعم بأعمال السكرتارية وغير ذلك من الترتيبات المناسبة - كيفما ومتى طلبت - لتسهيل قيام البلدان النامية بمقد اجتماعات تهدف الى تحقيق اهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

١٢ - ترجو من الامين العام أن يورد استعراضاً للتطورات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار ، في تقريره التحليلي الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التي ستمعقد عام ١٩٨٠ عن تنفيذ القرارات المتخذة بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد حسبما دعا الى ذلك القرار ٣٣/١٩٨٠ .